Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــر

« المخـــدرات: مشكـلة اقتصاديـــة »

في الفترة من ٥-٦ ربيع أول ١٤٢٤هـ الموافق ٦، ٧ مايو ٢٠٠٣م

السياسة التشريعية لمكافحة المخدرات

إعـــــداد

الأستاذ/ أحمد فتحى أبو العينين

وكيل النائب العام

مدير نيابة ميناء بورسعيد

مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية - تليفون ٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ - تليفاكس ٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.. 2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312

www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

السياسة التشريعية لمكافحة المخدرات

مقدمـــة

إنتشـــرت ظاهرة المخدرات فى السنوات الأخيرة ، على المستويين الدولى والمحلى ، إنتشـــاراً كبيراً ، حيث إقتحمت ميادينها ترويجاً وإتجاراً وتهريباً قواعد عديدة كان من أبرزها العصـــابات الدولية القائمة على شبكات محكمة التنظيم ، مزودة بإمكانيات مادية هائلة ، مكنتها مـــن إغـــراق الـــبلاد بأنواع من هذه المخدرات باشر إنتشارها آثارها المدمر على المستويات الإنســـانية والإجتماعية والإقتصادية لقطاعات هامة من أفراد الشعب ، بحيث أصبحت مجابهة هذه الموجة التخريبية ضرورة يمليها واجب المحافظة على قيم وطاقات شعب يتطلع إلى البناء والتطور وواجب حفظ قدرات وحيوية شبابه ، وهم دعامة هذا البناء ، من أخطر أشكال الدمار الإنســـانى ، وإذا كانـــت هذه المجابهة تتسع لتشمل جهوداً فى ميادين شتى فيها الثقافى والدينى والتعلـــيمى والإقتصـــادى والصـــحى والأمنى ، فإنه يبقى التشريع ميداناً من أهم ميادين هذه المجابهة ، حيث يقوم تأثيم الأفعال المتصلة بهـــذا النشاط [1] والعقاب عليها بدوره كقوة الردع الأساسية فى درء هذا الخطر ٠

ولقـــد واجهـــت مصـــر فى السنوات الأخيرة ظاهرة إنتشار تعاطى وإدمان المخدرات وخاصـــة الكوكايين والهيروين والأقراص والحقن المخدرة ولقد إستهدفت هذه الموجة الدخيلة علـــى مجتمعـــنا النفاذ إلى قطاع الشباب والأحداث أغلى ثروات مصر ومستقبلها فى المدارس والجامعـــات والأنديـــة الرياضـــية وذلـــك بعد أن كانت هذه الظاهرة قاصرة فى وقت ما على الحرفيين وفئة محدودة من الشعب ٠

وفـــى الوقـــت الذى تكثف فيه الدولة جهودها لدفع عجلة الإنتاج لتحقيق أهداف خطة التنمـــية الإقتصـــادية والإجتماعية والتغلب على المصاعب التى تواجه الإقتصاد المصرى فقد بـــات محـــتماً محاصرة هذه الظاهرة من جميع جوانبها والضرب بيد من حديد على من تسول لـــه نفســـه الترويـــج لتجارة الموت بتشديد العقوبة على المتعاطين والمتاجرين وإن كان ذلك علـــى أهميـــته لـــيس سوى حلقة وسطى تسبقها مرحلة الوقاية من خطر المخدرات ثم تتبعها مراحل علاج المدمنين ثم إعادة تأهيلهم ٠

---

(١) المذكـــرة الإيضاحية للقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ٠

إن عمليات التهريب وتضخم أحجامها كان وراءها عصابات دولية قائمة على شبكات محكمة التنظيم إستطاعت إختراق إجراءات الأمن المعمول بها وأصبحت تهدد قدرة فئات مهمة من القوى العاملة عن الإسهام فى عمليات البناء والتنمية وهناك العديد من الأسباب التى جعلتها أسهمت فى إنتشار هذه الظاهرة من أهمها إستغلال سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى ظهور طبقات جديدة حقق بعضها دخولاً طفيلية جعلتها المستهلك الرئيسى للسموم بأنواعها المختلفة وبأسعارها الباهظة ٠

وظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات ليست قاصرة على مجتمعنا فقط ، ولكن تعانى منها المجتمعات قاطبة ، ومن هنا فإننا يجب أن نضع هذه الظاهرة فى مكانها الصحيح بعيداً عن التهوين أو التهويل ، فهناك حالات شاذة قائمة فى مجتمعنا كما هى فى مجتمعات أخرى ، ولكننا بعيدون عن هذا الخطر بحكم تاريخنا وتقاليدنا التى تعد الدرع الواقى ضد أية إنحرافات دخيلة على مجتمعنا ، ومع ذلك فإننا نفزع مما يفزع منه الآخرون ومن ثم يجب ألا نخلط بين الخطر الذى نريد أن نتحسب له ، وعلينا أن ندق ناقوس الخطر لننبه إلى خطر بدأ ولا نريد له أن يستفحل ٠

والذى لاشك فيه أن هذه الظاهرة قد بعثت الذعر والقلق فى كل أسرة وفى كل بيت بعد أن إستطاع تجار المخدرات إغراق البلاد بأنواع مختلفة من هذه السموم هادفين إلى تهديد أمن وسلامة المجتمع وإحداث التمزق والتخلف ويريدون أن يبنوا عروشهم على رماد الأجيال، غافلين عن أن القيم الدينية وتقاليد وتراث شعب مصر تقف لهم بالمرصاد وتتصدى لحملاتهم بالإرادة والتصميم الذى يمتزج بالإيجابية فى العقول والمشاعر التى لا تقبل موقف المتفرج ٠

خطة البحث

قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : *ماهية المخدرات*

المبحث الثانى: *التطور التاريخى لقانون مكافحة المخدرات*

المبحث الثالث:*الأحكام الموضوعية الخاصة بجرائم المخدرات*

المطلب الأول : الخروج على مبدأ الإقليمية والأخذ بمبدأ العينية فى جرائم المخدرات

المطلب الثانى : حرمان المحكمة من سلطتها التقديرية طبقاً للمادة (١٧) عقوبات

المطلب الثالث : القضـــاء بالتعويض الجمركى فضلاً عن العقوبات المقررة فى قانون المخدرات

المبحث الرابع : *الأحكام الإجرامية الخاصة بجرائم المخدرات*

المطلب الأول : حـــرمان المحكـــوم علـــيه فـــى جنايات المخدرات من نظام الإفراج الشرطى

المطلب الثانى : عدم تقادم الدعوى الجنائية فى جنايات المخدرات

المطلب الثالث : عدم سقوط العقوبة فى جنايات المخدرات بمضى المدة

المطلب الرابع : الحكم بالتدابير التحفظية على أموال المتهم فى جنايات المخدرات

المبحث الخامس : *آليات مكافحة المخدرات*

خاتمة ونظرات حول قضايا المخدرات